

ترأس اجتماعاً حول سلامة المنتجات

الحاج حسن: دورنا رقابي إصلاحي ولا يهدف إلى إقفال أي مصنع



الحاج حسن مترأساً الاجتماع

ترأس وزير الصناعة حسين الحاج حسن اجتماعاً موسعاً ضمّ المدير العام للوزارة داني جديون، والمدير العام لوزارة الزراعة لويس لحود، والمدير العام للصناعة والمواصفات فؤاد فليفل، والمدير العام لمؤسسة القاييس والمواصفات اللبنانية لينا درغام، وممثلين عن وزارات الصناعة والاقتصاد والتجارة والزراعة والصحة العامة ومؤسسة القاييس والمواصفات ومعهد البحوث الصناعية وبقية أصحاب السوبر ماركات، والمجلس اللبناني لمنتجي الألبان والأجبان والحليب.

ولفت الحاج حسن إلى أنّ الاجتماع «مخصص لمتابعة الخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها على صعيد سلامة المنتجات، ولا سيما اللبنة، وجودتها، وكامل السلسلة الإنتاجية عن طريق التوجيه والمراقبة والفحوص المخبرية وأخذ العينات، ومنح شارة المطابقة»، وقال: سبق لنا أن عقدنا اجتماعات عدة في هذا الإطار، ونحن نتعامل ملف اللبنة لأنها مأكول وميزة للبنانية وغذائية مهمة، وعلينا المحافظة على هذه الصناعة من منطلق وطني واقتصادي وصحي»، وأضاف: «إنّ اللبنة منتج من مشتقات الحليب، وهي تحتاج إلى عناية خاصة مرتبطة خصوصاً بما يسمى بدورة التبريد. ويتم تصنيعها بمرحلتين عدة، تبدأ بالإنتاج مروراً بالتعبئة والتخزين والتوزيع، ونتيجة أوضاع التغذية الكهربائية المعروفة في لبنان، تتعرض دورة التبريد لمشكلات تؤدي إلى عدم المحافظة على هذه الدورة، ذلك أنّ المادة المحفوظة لللبنة وفق المواصفات اللبنانية هي «الأسيد سوريك» ومشتقاته، أي «السوربات وسوديوم».

وأشار الحاج حسن إلى أنّ الذي استخدم «نتاميسن»

برنامج «لبرا»

كما ترأس وزير الصناعة هيئة الإشراف العليا على برنامج إنجازات البحوث الصناعية «لبرا»، وتمّ البحث في آلية العمل على تشجيع التعاون في تنفيذ مشاريع أبحاث مشتركة بين الصناعيين والجامعات، وتقسيمها إلى مستويين: الأول مشاريع تخرج، والثاني مشاريع طويلة الأمد على مستوى الدكتوراه لتلبية حاجات صناعة قائمة، ومشاريع تطويرية جديدة.

البناء

تعين شقير النائب الأول لرئيس اتحاد الغرف العربية

أبلغ رئيس الهيئات الاقتصادية ورئيس اتحاد الغرف العربية عدنان القصار، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، المقررات الصادرة عن اجتماع مجلس اتحاد الغرف العربية الذي عُقد في 30 آذار الماضي في أربيل - إقليم كردستان العراق، والتي أفضت إلى اختيار القصار رئيساً فخرياً للاتحاد مدى الحياة، وبذلك تتحوّل رئاسة الاتحاد إلى رئيس الغرفة الموريتانية محمود ولد محمود، على أن يكون شقير النائب الأول لرئيس الاتحاد بحكم نظامه الداخلي الذي ينص على تسلم دولة المقرّ لبنان هذا الموقع، ورئيس اتحاد الغرف العراقية جعفر الحمداني النائب الثاني للرئيس.

وشدّد القصار على أنه سيتعاون كرئيس شرف، مع الرئيس الجديد للاتحاد، ويقدم له الدعم الذي يحتاج إليه في مهمته الجديدة، معتبراً أنّ الرئيس الجديد سيكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقه، لاستكمال ما بدأه وما بدأه الرؤساء السابقون للاتحاد، خصوصاً أنّ المرحلة الراهنة التي تمرّ بها المنطقة العربية، تستوجب التضامن والتكاتف والتعاون وتضافر الجهود، في سبيل مواجهة الأزمات على شتى المستويات وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي.»

شقير

بدوره، نوّد شقير «بمسيرة القصار في خدمة الاقتصاد العربي، وما قام به في سبيل إعلاء شأن اتحاد الغرف العربية على مدى الفترة التي تيوّأ فيها رئاسة الاتحاد، والنقلة النوعية التي حققها، إن على صعيد إنشاء المقرّ العام للاتحاد، أو على صعيد تعزيز حضور الاتحاد في المحفلين العربي والإقليمي والدولي». وقال: «إنّ اختياري في موقع نائب الرئيس الأول للاتحاد، مسؤولية في غاية الأهمية بالنسبة إليّ، لذلك سأبذل كل جهدي لآكون على قدر هذه المسؤولية التي سبقني فيها شخصيات بارزة في مضمار الاقتصاد.»

5 أرغفة يومياً للفرد في مصر

أعلن وزير الترميم المصري خالد حنفي أنّ بلاده حدّدت 150 رغيفاً للمواطن من الخبز المدعّم بشكل شهري، وهو ما يعني 5 أرغفة يومياً، مقابل 1.5 رغيف قبل بدء تنفيذ النظام الجديد لتوزيع الخبز، وفق منظومة جديدة ترمي إلى تقليل تهريب الدقيق المدعّم، بحيث تخصص مصر سنوياً 22 مليار جنيه (3.1 مليار دولار) لدعم الخبز.

ويبدأ النظام الجديد لتوزيع الخبز في مدينة بورسعيد، ثمّ يشمل الأسبوع المقبل محافظات مدن القناة، على أن يعمم في باقي محافظات مصر قبل تموز (يوليو) المقبل، ويستفيد نحو 67 مليون مواطن من بين أكثر من 86 مليوناً يعيشون في مصر من منظومة دعم المواد التموينية، حيث وزعت 18 مليون بطاقة تموينية.

وستتمكن غير الحاملين لبطاقات التموين من استخراج بطاقات مخصّصة لشراء الخبز المدعّم الذي يباع بخمسة قروش (0.0007 دولار) للرغيف.

تغيير الأسعار

وكان حنفي أعلن في بيان، أنّ وزارته ستستثري رغيف الخبز من المخبز الذي يعمل بالسولار بسعر 33.7 قرش (0.04 دولار) والمخبز الذي يباع بالغاز الطبيعي بسعر 33.3 قرشاً (0.04 دولار) ويحصل صاحب المخبز فوراً على قيمة مبيعاته في حسابه بالبنك بمجرد البيع.

ورأى أنّ نظام التوزيع الجديد سيحقّق لصاحب المخبز ربحاً صافياً قيمته 260 جنيهًا (37.2 دولار) في طنّ الدقيق، وسيعاد النظر في هذه الأسعار كلّ ثلاثة أشهر.

وفي سياق آخر، يؤدي هيكل دعم الخبز الحالي إلى تهريب الكثير من الدقيق المدعّم للسوق الموازية، ما يضحك فاتورة الدعم من دون أن تصل أمواله إلى مستحقيه.

ويعدّ بعض المستفيدين من المنظومة القديمة إلى تغليف الماشية بالخبز المدعّم لأنها أرض خصّ ثمناً من أعلاف الماشية، ويبيد هذا الهدر من صعوبة وضع الحكومة التي تتفقر ربع موازنتها على دعم الأغذية والطاقة.

السعودية رابع أكبر دولة من حيث الإنفاق العسكري

أصبحت المملكة العربية السعودية العام الماضي رابع أكبر دولة في العالم من حيث الإنفاق العسكري، حسب بيانات مركز ستوكهولم لأبحاث السلام، وذلك لتكون قد تقدّمت ثلاث مرات بين عامي 2012 و2013، إذ أنفقت الرياض في 2013 نحو 67 مليار دولار، ما يشكل زيادة بنسبة 118 في المئة مقارنة بعام 2004 و14 في المئة مقارنة بعام 2012. وشكلت حصة الإنفاق العسكري السعودي 9.35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في 2013 مقابل 8.21 في المئة في 2012. وجاءت السعودية بعد كلّ من الولايات المتحدة التي بلغ إنفاقها العسكري في 2013 ما قيمته 640 مليار دولار، ثمّ الصين (188 مليار دولار)، وروسيا (87.8 مليار دولار).

وبصفة عامة زاد الإنفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 4 في المئة، بقيمة نامزت 150 مليار دولار، ويشير المركز البحثي إلى أنّ البيانات حول الإنفاق العسكري في تلك المنطقة كانت تنمّس عادة بأنه مشكوك فيها، مشيراً إلى أنه لم تتوافر بيانات حول ذلك الإنفاق في إيران وقطر وسورية والإمارات واليمن العام الماضي.

وأشار التقرير إلى أنّ العراق والبحرين كانتا أسرع دول منطقة الشرق الأوسط من حيث الإنفاق العسكري، حيث زاد على التوالي 27 في المئة و26 في المئة، وربط المركز زيادة إنفاق العراق على قواته المسلحة بسعي السلطات هناك إلى بناء قدرات وتسليح الجيش لتحسين الوضع الأمني المتدهور وحماية البنى التحتية ومشآت إنتاج وتصدير النفط، وكان مرور الزيادة الكبيرة للإنفاق العسكري للبحرين هو سعي العناية لمواجهة الاحتجاجات والاضطرابات التي تشهدها.

في المقابل، هوى إنفاق سلطنة عمان على قواتها المسلحة بنسبة 14 في المئة العام الماضي، ويغزى الأمر حسب مركز ستوكهولم، للموازنة الإضافية التي اقترتها مسقط في عامي 2012 و2013 لزيادة التوظيف وتمويل بنود أخرى.

وعند الحديث عن الإنفاق العسكري في القارة الأفريقية، يشير مركز ستوكهولم إلى أنّ الجزائر استمرت في تصدّر قائمة أكبر دول القارة في تسليح وتجهيز جيشها، إذ أنفقت عام 10.4 مليارات دولار لتكون أول دولة أفريقية تتجاوز نفقاتها العسكرية عشرة مليارات دولار، ويشكل الإنفاق العسكري للجزائر 4.8 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويشرح التقرير دواعي الإنفاق العسكري الكبير للجزائر بعدة عوامل أبرزها، رغبة السلطات هناك في الحفاظ على مكانتها البارز في المنطقة الأفريقية، وقوة نفوذ المؤسسة العسكرية داخل البلاد، والتهديدات الإرهابية القائمة بما فيها الجماعات الناشطة في البلد الجار مالي، وقد أوجد ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، وفرا في الخزينة الجزائرية.



دعت هيئة التنسيق لـ«لقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية»، ومجلس النواب إلى «إقرار سلسلة الرتب والرواتب، وعدم المماطلة والتسويف في ذلك»، محذرة من «اعتماد ضرائب جديدة تصيب شرائح محدودة الدخل والفقرية، لتغطية تمويل السلسلة».

وأشارت الهيئة بعد اجتماع عقده أمس، في مقرّها في بيروت، إلى أنّ «تحصيل الأموال يكون عبر استعادة حقوق الدولة في الأملاك البحرية، وعبر فرض ضرائب على شركات الأموال والشركة العقارية مثل سوليديز وأقفال أبواب الفساد في مرفأ بيروت والمطار، والتي تؤدي إلى هذاب ملايين الدولارات شهرياً إلى جيوب القاسدين».

وحذرت الهيئة «من رفع أسعار السلع وأقساط المدارس، في أعقاب إقرار السلسلة، لأنّ ذلك سيغني التهام الزيادة، وزيادة التضخم وتراجع القدرة الشرائية، وتفاقم حدة التفاوت الاجتماعي، وتالياً ضياع أي فائدة من إقرار السلسلة، لناحية تحسين القدرة الشرائية للأجرتين وتنشيط الحركة الاقتصادية».

إنجاز استبدال سندات الـ«يوروبوند»

بمشاركة محلية بنسبة 5.88 في المئة

بنسبة لم تتعدّ الـ25 في المئة من إجمالي الاكتتابات. تجدر الإشارة إلى إتمام هذا الإصدار قبل تسجيل جمعية المصارف موقفاً من اقتراح اللجان النيابية المشتركة فرض ضريبة على تمويل الدولة اللبنانية من ضمن الإيرادات التي يتمّ البحث فيها لتمويل سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام، ما يؤدي إلى تراجع الاكتتاب المصرفي في هذا الاقتراح خلال تمكنت جمعية المصارف من عدم إقرار هذا الاقتراح خلال الاتصالات التي تقوم بها مع الأطراف المعنيين، قبيل الجلسة التشريعية لمجلس النواب المقرر غداً وإقرار 2020، في المئة في المئة في السندات التي تستحقّ سنة 2026، في حين انحصرت طلبات المستثمرين الأجانب

اتمّت وزارة المال عملية استبدال سندات الخزينة بالعملة الأجنبية «يوروبوند» بنجاح، بعدما وصلت نسبة المشاركة في هذا الإصدار إلى 84.79 في المئة. وعلمت «المركزية» أنه تمّ استبدال سندات خزينة بقيمة 1.4 مليارات دولار مقسّمة على سندات تستحقّ في العام 2020 بقيمة 600 مليون دولار، وسندات تستحقّ في العام 2026 بقيمة إجمالية قدرها 800 مليون دولار. وبلغت نسبة مشاركة المستثمرين المحليين 88.5 في المئة من الاكتتابات في السندات التي تستحقّ سنة 2020، و66 في المئة في السندات التي تستحقّ سنة 2026، في حين انحصرت طلبات المستثمرين الأجانب

أطلق تطبيقاً إلكترونياً لحماية المستهلك

حكيم: لتسهيل عملية التواصل بين المستهلك والوزارة



(توتّر)

حكيم خلال إطلاق التطبيق الإلكتروني

جميع المخالفين». وأكد «أنّ تفعيل عمل مديرية حماية المستهلك يدفع بالنتائج نحو الالتزام بالقوانين المرعية الإجراء والتي تقدمونها، ولا سيما مراقبة جودة المواد الغذائية من لحوم والبان وغيرها من السلع»، موضحاً «أنّ الاهتمام بجودة المنتجات المستوردة أو المصنعة محلياً، يدل على تقدم أي دولة، الأمر الذي لن يحصل في الواقع، إلا من خلال استراتيجية متكاملة، تضع نصب عينها هدفاً أساسياً هو تحقيق مستوى عالٍ من الجودة في سبيل تخفيف الاستهلاك. إذا فإن توفر

تواصل»، لذلك سعينا إلى إطلاق هذا التطبيق الإلكتروني والتركيز على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بهدف تسهيل عملية التواصل بين المستهلك والوزارة والسعي إلى زيادة الفعّية بإجهزة الدولة عبر توفير إمكانية تقديم الشكاوى، بالإضافة إلى توعية المستهلك حول الأمور المهمة التي يفترض به الاطلاع عليها بشكل دوري».

وأعتبر حكيم «أنّ وعي المستهلك ومطالبته بحقوقه هما الركيزتان الرئيسيتان لحمايته من ممارسات الغش التجاري ومحاربة البضائع الفقدلة والمزوّرة والاحتكار والإعلانات المضلّة والخادعة»، مشيراً إلى «أنّ ارتفاع مستوى الوعي سيؤدي من فعالية الأجهزة الرسمية وسيسهّل دورها الرقابي على الأسواق عبر تلقّيها الشكاوى وحلّها في أسرع وقت ممكن. لذا تبرز أهمية تخفيفه على التعاون مع هذه الجهات ولا سيما مديرية حماية المستهلك، كونها سلطة التقنيّة ولها مركزية القرار، باعتبارها الجهة الرسمية المنوطة بها صلاحيات الضابطة العلية لتنفيذ أحكام قانون حماية المستهلك والتحقّق من نوعية الخدمات والسلع وصلاحيتها، وخصوصاً الغذائية منها، والقيام بالفحوصات اللازمة في شأنها، وتسطير المحاضر في حقّ

تواصل»، لذلك سعينا إلى إطلاق هذا التطبيق الإلكتروني والتركيز على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بهدف تسهيل عملية التواصل بين المستهلك والوزارة والسعي إلى زيادة الفعّية بإجهزة الدولة عبر توفير إمكانية تقديم الشكاوى، بالإضافة إلى توعية المستهلك حول الأمور المهمة التي يفترض به الاطلاع عليها بشكل دوري».

لاغارد: صندوق النقد لم يعد يفرض إصلاحات هيكلية



لاغارد خلال المؤتمر

«باعتراف الصندوق بوجود أوجه خلل خلفتها برامج الإصلاح الهيكلي»، غير أنه شدّد «على أنّ اللغة التي يستعملها الصندوق، ما تزال تركز على تقليص الإنفاق العام ما يضرّ بالفئات الأكثر فقراً».

وفي سياق متصل، كشفت دراسة نشرتها قبل أيام الشركة الأوروبية بشأن الديون والتنمية والمعروفة باسم «يسورودام»، عن زيادة عدد الشروط التي يلحقها صندوق النقد الدولي بفروضه في السنوات القليلة الماضية، على الرغم من وعود لتقييد ما يعتبرها مندقون متطلبات مرهقة. وأشارت الدراسة إلى «أنّ الدول التي تكون في حاجة ماسة إلى الأموال تجد نفسها في موقف ضعيف في تعاملاتها مع صندوق النقد»، الذي شبهته بأنه «كمن يتفاوض وهو يصبو بندقية إلى الطرف الآخر».

أعلنت مديرية صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد، «أنّ الصندوق لم يعد يفرض برامج للإصلاح الهيكلي كما كان الأمر مع الدول الفقيرة قبل عقدين». وخلال مؤتمر صحافي بمناسبة اجتماع الربيع للصندوق والبنك الدوليين في واشنطن، أشارت لاغارد إلى «أنّ مسألة فرض إصلاحات كان لا تطبق مثل هذه السياسات، كما أنّ موضوع فرض شروط على الدول التي تطلب دعم المؤسسة المالية الدولية، يعدّ موضوعاً حساساً بالنسبة إلى صندوق النقد».

وأشارت لاغارد «أنّ الصندوق لم يعد يفرض برامج للإصلاح الهيكلي كما كان الأمر مع الدول الفقيرة قبل عقدين». وخلال مؤتمر صحافي بمناسبة اجتماع الربيع للصندوق والبنك الدوليين في واشنطن، أشارت لاغارد إلى «أنّ مسألة فرض إصلاحات كان لا تطبق مثل هذه السياسات، كما أنّ موضوع فرض شروط على الدول التي تطلب دعم المؤسسة المالية الدولية، يعدّ موضوعاً حساساً بالنسبة إلى صندوق النقد».

متفرقات

دعت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان خلال اجتماع استثنائي عقده أمس، جميع العمال والمستخدمين إلى الاعتصام والتوقف عن العمل في جميع مديريات ومصالح المؤسسة على الأراضي اللبنانية كافة اليوم وغداً، ويشمل الإضراب «عدم تسليم وتسليم المحروقات، على أن تستثنى فرق الاستمرار في معال الإنتاج والمناوبين في محطات التحويل الرئيسية، وعدم إجراء أي مناورة من قبل العاملين في مركز التنسيق على كل المخرج (توتّر عال ومتوسط) إلا بعد أخذ موافقة النقابة»، وذلك «بسبب عدم إدراج قانون ترفيع مالك المؤسسة على جلسة الهيئة العامة للمجلس اللبناني لإنصافهم بالترتيب حسبما تنصّ عليه القوانين والمراسيم المرعية الإجراء قبل أي مباراة مصورة وإقرار سلسلة الرتب والرواتب بصيغة عادلة».

وتعدّد النقابة في العاشرة من قبل ظهر اليوم مؤتمراً صحافياً في المبنى المركزي للمؤسسة – صالة الزبائن.

اعتبر رئيس نقابة تجار ومستوردي المشروبات الروحية ميشال أبي رميا أنّ النقابة «لن تستكت على الظلم الذي قد يلحق بحق المستوردين، جرّاء زيادة رسوم الاستهلاك على المشروبات الروحية المستوردة لتحويل سلسلة الرتب والرواتب، لافتاً إلى أنّ «هذه الزيادة قد تسمح لباقي المصانع المحلية بأن تستفيد على حساب المستوردين».

وقال أبي رميا في تصريح أمس: «يكفي أنّ المصانع معفاة من الجمارك وتستفيد من اتفاقيات التيسير العربية والاتفاقيات الثنائية للمضاربة، ويأتي القرار الموني اتخاذها برغ نسبة الرسوم فقط على المشروبات الروحية المستوردة لضرب هذه المؤسسات الضرية